

النضج السياسي والحوار الوطني

في وقت تتواصل فيه التجمعات والتظاهرات مصحوبة أحياناً بالشغب وقنابل الغاز ودخان حرائق الإطارات.. تتمسك جميع الأطراف السياسية بمواقفها القديمة؛ فيما يعيش المجتمع والمؤسسات المدنية حالة عالية من الإستقطاب، وتتواصل فيه القطيعة الإجتماعية، ومضخات الشحن الطائفي من النخب الدينية والإعلامية والسياسية.

على المستوى الحقوقي، وبالرغم من الجهود التي تبذل لإصلاح ما أفسده الصراع السياسي، فإن هذا الصراع بذاته يبقي الإحتقان في الشارع قائماً، ويولد أفعالاً وردود أفعال يكون ضحيتها في كثير من الحالات (حقوق الإنسان).

هناك بعض المؤشرات على النضج في المواقف السياسية وفي الممارسات أيضاً. ولكن يبقى المؤشر الأساس سياسياً بامتياز، وله علاقة بموضوع حوار المتخصصين السياسيين. فبمقدار ما ينجز في هذا الموضوع (الحوار) الذي يفتح أفقاً في الإنسداد السياسي، ستصطلح وتنفرج الأزمت الأخرى المتولدة بسببه: الحقوقية والإجتماعية. هناك اجماع في المحيط الوطني والإقليمي وحتى الدولي على أهمية الحوار الوطني الذي ينتج توافقاً سياسياً، وتركيبية سياسية تحمي البلاد من الخضات لأمد طويل. فالحلول قصيرة المدى تجاوزها الزمن. وهنا تكمن الصعوبة، فهكذا حوار يراد منه أحداث تغيير كبير يدرك الجميع ضرورته، ولكن يصعب انتاجه في فترة قصيرة، فهو يتطلب تنازلات متبادلة، ونظرة استراتيجية مستقبلية لحال البحرين بعيدة عن الحسابات المصلحية الأنية. ومع أن دعوات الحوار مشجعة، لكن هنالك شكوك في نضج الظرف الداخلي كما الإقليمي بما يكفي لتحقيقه. ومما يؤسف حتى الآن، فإن القوى السياسية المحلية لم تهيء نفسها بما فيه الكفاية لخوض غمار الحوار الوطني.

محزن أن ينتهي الأمر الى حالة تقعد اللاعبين السياسيين عن تقديم المبادرات للخروج من مأزق يمكن تجاوزه لو أن الفرقاء المعنيين وضعوا مصلحة البلاد العليا فوق المصالح والمكاسب الفئوية والشخصية، ولو أنهم وضعوا رباط المواطنة فوق التحزبات الضيقة وابتعدوا عن التمرس الملتحف بالعناد وضيق الأفق. ومن المؤلم أن البحرين، ذات السبق في الإصلاح السياسي والتطور الديمقراطي، وذات التاريخ الناصع فيما يتصل بالتسامح والتعايش والتآلف على كل المستويات.. لاتزال محاصرة بفتنة عبثية لا طائل من ورائها غير تفتيت وحدة البلاد وإغراء الطامعين والمتربصين بها. إن المسؤولية الوطنية تحتم على جميع اطراف الأزمة أن تتحلى بأعلى درجات التجرد ونكران الذات، والترفع عن الصغائر، وأن تسعى جاهدة وجادة، عن طريق الحوار البناء لا المجابهة وتبادل الإتهامات، للخروج بالبلاد من محنتها ولتمكينها من إستئناف مسيرتها على طريق الإصلاح والتقدم. كما تفرض هذه المسؤولية على أهل الفكر وحملة الأقلام ودعاة السلام والإستقرار ان يدلوا بدلوم تبياناً وترشيداً وهداية لسبل إنتشال الوطن من عثرته، وإعادة الوئام وروح التسامح والألفة بين ابناءه.

اقرأ

٢ الإنضمام للبروتوكول

الإختياري: مخاوف

البحرين وتطلعاتها

٥ الملك: تأكيد الشفافية

وسياسة فتح الأبواب

٦ حقوق الإنسان

والتجاذبات السياسية

٨ العلاقة مع المنظمات الدولية:

من التجاهل الى التفاعل

٩ الخطاب الطائفي وإعلام الأزمة

١٠ ماذا بعد (حادثة الصفحة)؟

١٢ مهمة استكشافية للمفوضية

السامية في البحرين



حسن موسى الشفيعي

تشكيلها اعتبارياً وخلاف المعايير الدولية، بحيث تكون قليلة الفائدة. غرض البروتوكول ليس فقط تشكيل لجنة تحقيق ورقابة وطنية تكافح التعذيب، وإنما المساعدة التكميلية لها عبر اللجنة الفرعية لمناهضة التعذيب، بما تمتلكه من خبرات وقدرات وتجارب ترى معظم دول العالم أنها بحاجة إليها، بما فيها الدول الغربية نفسها. البروتوكول الإختياري يحرص من خلال اللجنة التابعة له (SPT) على أن يكون تشكيل اللجنة الوطنية وفق المعايير الدولية، وهو يسعى الى تنمية قدرات اعضائها وأدائهم لضمان تحقيق الغرض من إنشائها.

والأهم في البروتوكول الإختياري أنه يساعد السلطات على استعادة ثقة الجمهور بعد الأزمات المتصلة بانتهاكات الحقوق الإنسانية للمحتجزين، وهو يتيح للحكومات إثبات التزامها بحماية جميع أفراد المجتمع بمن فيهم المحتجزين.

وهل تقتصر مهام هذه اللجنة الدولية (SPT) على التعاون مع اللجنة الوطنية أو الآليات الوطنية ومساعدتها؟

تقوم اللجنة الفرعية الدولية لمناهضة التعذيب (SPT) والآليات الوقائية الوطنية (NPM) بذات المهام، وتتمثل في: (١) القيام بزيارات منتظمة لأماكن الإحتجاز للإطلاع على الأوضاع وتحسينها بغرض منع التعذيب؛ وإن كانت اللجنة الوطنية تتحمل العبء الأكبر هنا، كونها متواجدة على الأرض، والأقدر على التفاهم مع السلطات

الإضمار للبروتوكول الإختياري:

مخاوف البحرين وتطلعاتها

حسن موسى الشفيعي

لأماكن الإحتجاز، تحقق قدراً ملموساً من الردع عن ممارسة التعذيب. كما ان البروتوكول يساهم في توجيه واصلاح نظام العدالة الجنائية والعملية الإنتقالية الرامية الى تعزيز سيادة القانون.

لماذا البحرين بحاجة الى الإضمار لهذا البروتوكول الإختياري؟

البحرين تواجه مزاعم متزايدة بشأن ارتكاب انتهاكات بحق المعتقلين، وقد اعترفت الحكومة بعدد من الحالات التي أدت الى وفاة عدد من المواطنين في أماكن الإحتجاز. والحكومة هنا تقول بأن التعذيب جريمة يعاقب عليها القانون، وأن ما يحدث تجاوزات فردية. السؤال: كيف يمكن الوقاية من هكذا ممارسات غير انسانية؟ وكيف يمكن إقناع المجتمع الدولي - الحقوقية منه خاصة - بأن تلك الإنتهاكات لن تتكرر، وأن هناك إرادة سياسية لمواجهتها؟ لا توجد - حتى الآن - آليات لمواجهة هكذا ممارسات قبل وقوعها، حتى مع وجود القانون المجرم لها. وبالتالي لا بد من إيجاد تلك الآلية عبر لجنة وطنية تتمتع بالإستقلال والصلاحيات الكافية كي تقوم بزيارات وقائية منتظمة لأماكن الإحتجاز، وتتواصل مع السلطات المختصة وبشكل دائم لوضع إجراءات فعلية تحرص على أن لا يقع التعذيب ابتداءً. فمن خلال الزيارات يمكن للجنة تحديد عوامل وأسباب وقوع التعذيب، وتحليل الأخطاء المنهجية، وأسباب الفشل، ومن ثم تطرح توصيات لتعالج الأسباب الجذرية للتعذيب، بهدف التقليل من احتمالات وقوع التعذيب.

لكن ما الحاجة الى توقيع البروتوكول الإختياري، إذ بإمكان أية دولة ان تشكل لجنة وطنية تقوم بتلك المهام المذكورة أعلاه؟

معظم الدول لا تشكل لجان تحقيق ومراقبة محلية، وفي بعض الأحيان يكون

أثارت موافقة البحرين على التوصية المقدمة لها من مجلس حقوق الإنسان في جنيف (سبتمبر ٢٠١٢) بدراسة الإضمار الى البروتوكول الإختياري لمناهضة التعذيب (OPCAT).. اهتماماً محلياً ودولياً. وطرحت تلك الموافقة جملة من الأسئلة والقضايا المتعلقة بالبروتوكول نفسه وآليات عمله، وأهدافه وغيرها؛ وكذلك بشأن الجهات المكلفة بتطبيقه، وعلاقتها بالدولة المعنية.

الجديد في البروتوكول من حيث الغايات، حتى يحوز على أهمية دولية، ويصبح بذاته مطلباً للمهتمين بالشأن الحقوقي محلياً ودولياً؛ بمعنى آخر ما هي القيمة المضافة لهذا البروتوكول طالما ان الدول المعنية - وبينها البحرين - قد انضمت أساساً الى الإتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب (CAT)؟

الجديد في البروتوكول الإختياري، مسألة عملية محضة، غرضها منع التعذيب قبل أن يقع، فهو (معاهدة تنفيذية). ولا يوجد قضايا محورية أخرى يهتم بها البروتوكول غير هذا (منع التعذيب). وما يميزه هنا أنه يهتم بالتركيز على المسائل الوقائية، فهو آلية تتطلع الى المستقبل، وتقوم على أساس التعاون الثلاثي بين الدولة الطرف في البروتوكول واللجنة الفرعية لمناهضة التعذيب (SPT) وهي جهة دولية تابعة للأمم المتحدة، وكذلك الآلية الوقائية الوطنية (NPM) التي يفترض أن تشكل ويقع العبء الأكبر عليها في تنفيذ مواد البروتوكول.

وبالرغم من حقيقة أن الإضمار الى الإتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب أمرٌ مطلوب ومفيد، إلا أنه لم يكن كافياً لمحاصرة التعذيب من الناحية العملية، كونه يؤكد على النواحي غير التطبيقية التي تحتاجها عملية المنع. لذا جاء البروتوكول ليضع النقاط على الحروف، وليتابع بشكل مباشر الخطوات العملية لتحقيق تلك الغاية على أرض الواقع. الزيارات المنتظمة غير المحددة بوقت

المحلية. ٢) طرح توصيات على الجهات المسؤولة لاتخاذ تدابير وقائية. ٣) مساعدة الدولة المعنية بتنفيذ تلك التوصيات.

إن.. لماذا تتردد بعض الدول في الإنضمام الى البروتوكول الإختياري؟

هناك ثلاث قضايا تشكل خلفية لهذا

التردد:

أولها: أن بعض الدول غير مخصصة في منع استخدام التعذيب، خاصة لسجناء الرأي، أي أنها تعتقد أن التعذيب يمثل آلية جيدة للحصول على المعلومات ولردع المعارضين. ثانيها: أن بعض الدول شديدة الحساسية، وترى أن الرقابة الدولية تمثل نوعاً آخر من الوصاية عليها، والتدخل في شؤونها الداخلية، واختراق سيادتها الوطنية.

ثالثها: أن بعض الدول - بل أكثرها - يخشى التنديد والتشهير في حال تم الكشف عن حالات التعذيب من جهات دولية بالذات، كما تخشى الدول استثمار ذلك سياسياً للضغط عليها، حتى ولو كانت هي صادقة في (منع التعذيب) وتجرم وتعاقب من يمارسه.

الأمم المتحدة التي وضعت هذا البروتوكول تدرك هذه القضايا، ولذا فهي تعلم مسبقاً بأن من سينضم اليه تتوفر لديه (النية الحسنة) وقدرًا معقولاً من (الإرادة السياسية الصادقة) في منع التعذيب.

ومن جهة أخرى، فإن الآليات الدولية هذه ليس من اختصاصها، ولا من رغبتها، ولا في قدرتها حتى، فرض وصايتها على الدول المستقلة ذات السيادة. ولذا أوضح البروتوكول بأن الغرض ليس (الإدانة والتشهير) وإنما (التعاون والحوار البناء) بغرض مساعدة الدول المنضمة للبروتوكول بهدف تحقيق التغييرات الجذرية اللازمة لمنع وقوع التعذيب. وقد حرص البروتوكول على التأكيد بأن ما تعدّه الآليات الرقابية الوطنية (الهيئات الوطنية) من تقارير يكون علنياً، في حين أن تقارير اللجنة الفرعية لمناهضة التعذيب تبقى سريةً ولا يطلع عليها سوى

الدولة المعنية، اللهم إلا إذا رغبت تلك الدولة في نشرها للعلن.

ومن جهة ثالثة، فإن عمل اللجنة الفرعية لمناهضة التعذيب والتي تكمل نشاط الآليات الوطنية، يشابه الى حد كبير ما تقوم به منظمات دولية أخرى، سمحت لها الدول (كالبحرين) بالعمل في داخل أراضيها



وزيارة أماكن الإحتجاز، مثل: الصليب الأحمر الدولي، الذي لا يصدر تقارير علنية. وكانت البحرين قد وقعت في ديسمبر ٢٠١١ مذكرة تفاهم مع الصليب الأحمر الدولي الذي قام ويقوم بزيارات منتظمة لأماكن الإحتجاز.

كيف يمكن ضمان تشكيل آليات وقائية وطنية وفق المعايير الدولية؟

- هناك شروط أساسية يفترض ان تستوفى في الآليات الوطنية، ومن أهمها:
- ضمان استقلالها المالي والوظيفي دونما تدخل من السلطات، وكذلك استقلال الأعضاء العاملين فيها عن سلطات الدولة.
- أن تتشكل تلك الآليات من أعضاء تتوافر فيهم القدرات والمهنية؛ وأن تحوي عدداً

- من ذوي التخصصات الذين يتطلبهم طبيعة العمل؛ وأن يكون لها الحق في الاستفادة من الخبرات الأجنبية. ويضاف الى هذا أن تكون شرائح المجتمع كافة ممثلة فيها.
- أن يكون للآليات الوطنية الحق في الوصول الى كافة أماكن الإحتجاز في زيارات مفاجئة ومنتظمة ومتكررة وأن يلتقي موظفوها بمن يريدون من المحتجزين من دون قيود أو رقابة.
- أن تتاح للآليات الوطنية الوصول الى جميع المعلومات المتعلقة بأماكن الإحتجاز والمحتجزين بما في ذلك سجلاتهم الطبية والغذائية وغيرها.
- يجب ان تتوفر لموظفي الآليات الوطنية الحصانة من الإعتقال والتحقيق وغيرها كيما يؤدوا أنشطتهم بحرية وفاعلية؛ كما ان لهم الحق في حماية المعلومات التي يتلقونها وعدم كشفها. وكذلك يجب توفير الحصانة لكل الأفراد والجهات التي تتصل بموظفي تلك الآليات.
- ينبغي للآليات الوطنية أن تضع التقارير والتوصيات التي تقترحها لتحسين اوضاع السجون والمحتجزين، بناء على الزيارات التي تقوم بها. ومن جانبها فإن على السلطات ان تدرس التوصيات، وتجتمع بمسؤولي الآليات الوطنية في حوار بناء لمناقشة تنفيذها. ويشدد البروتوكول على أن تصدر الآليات الوطنية تقريراً سنوياً عن أنشطتها وعن حالة منع التعذيب وأن يتم توزيعه ونشره. يضاف الى هذا، فإن للآليات الوقائية الوطنية صلاحية تقديم مقترحات وملاحظات حول التشريعات ومشاريع القوانين ذات الصلة بمنع التعذيب.
- وأخيراً، يجب ان توفر كل التسهيلات للآليات الوطنية لإجراء تواصل مباشر بين اللجنة الفرعية لمناهضة التعذيب (STP) والآليات الوقائية الوطنية، سواء كان ذلك على شكل دورات تدريب، او اجتماعات، أو تبادل للمعلومات.

خطاب ولي العهد وسؤال: متى سيبدأ الحوار؟



جملة من القضايا الهامة وردت في خطاب ولي عهد البحرين الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة في افتتاحه حوار منتدى المنامة في ٧/١٢/٢٠١٢، ونقصد بتلك القضايا المتعلقة بالشأن المحلي على وجه الخصوص، وهي تستحق وقفتين متأنيتين:

الأولى، الإدراك الواعي لنشوء الأزمات وواقع التحولات السياسية في المجتمعات العربية المعاصرة، فولي العهد لاحظ من خلال التجربة البحرينية وتجارب أخرى، بأن عمليات الإصلاح السياسي تشهد دائماً منعطفات وتحديات، قد تعيد الوضع لسيرته الأولى، أو يتم التعاطي معها وحللتها والتقدم إلى الأمام بالعملية السياسية. منشأ تلك التحديات، أن المجتمعات غير جامدة في تطوراتها وطموحاتها، ومن الصعب وضع سقف سميح حولها، اللهم إلا في الثوابت الوطنية المعروفة. وقد تزداد هذه التطلعات من خلال التفاعل بسبب الثورة المعلوماتية، وهو ما لفت إليه ولي العهد، وأشار إلى ضرورة التركيز على الانعكاسات التي تخضت عن الثورة المعلوماتية واستخدام شبكات التواصل الاجتماعية.

المجتمع البحريني والجراح التي فتحت والتي (مازلنا نسعى إلى التعافي منها) حسب ولي العهد. هذه التحولات والتحديات تتطلب إدراكاً واعياً في التعامل مع الوضع الجديد عبر (إيجاد مخرج من الخلافات التي فرضتها التغيرات في المنطقة بأقل ضرر على الجانب الإنساني).

وينضوي ضمن الإدراك الواعي للأزمات والتحولات في خطاب ولي العهد، حقيقة أن الأزمات التي تتعرض لها الدول تفتح المجال للوسطاء والتدخلات الخارجية وتؤثر على مواقف الدول، وهنا يفرق ولي العهد بين دول تقدم على خطوات متوازنة بدافع الحرص على البحرين وتساعد على تخطي المشكلات، وبين أخرى منحازة تستهدف زيادة التوتر وتعميق المشكلات وزيادة الشقة بين أطراف المجتمع كما بين المعارضة والسلطة. وكان لافتاً توضيح ولي العهد حين شكر عدداً من الدول للمساندة التي تقدمت بها، وبين تلك الدول المملكة المتحدة، من خلال نهجها في التواصل البناء - حسب قوله - مع مختلف الأطراف في مملكة البحرين من خلال القنوات الدبلوماسية دون استثناء أو تمييز، وذلك إلى جانب دعمها العديد من المبادرات المتعلقة بالإصلاح والتطوير. كما شكر كلاً من سنغافورة وكوريا الجنوبية واليابان لإبقاء قنوات الاتصال مفتوحة للإسهام في حل الأزمة. ودعا ولي العهد الحكومات الغربية الصديقة لاتخاذ دورها المتوازن مع جميع الأطراف، كما فعلت الحكومة البريطانية، مع اعتماد الانتقاد الموضوعي دون أن يميل ذلك لكفة دون أخرى.

الثانية، وتتعلق بعناصر الحل للمشكلة البحريني، فقد وردت في خطاب ولي العهد

إشارات عديدة إليه. هناك ثلاثة عناصر وردت في الخطاب ذات أهمية خاصة بموضوع الحل السياسي:

١/ تسامي العائلة المالكة على الخلافات المجتمعية، فهي ليست ممثلة لفئة من المجتمع، ولا حامية لمصالح (الخاصة) دون (العامة). وقد عبّر ولي العهد عن ذلك بقوله أنه ليس أميراً للسنة فقط أو للشعبة فقط في البحرين، وإنما للبحرنيين جميعاً على تنوعهم.

٢/ اعتماد تقرير بسيوني كمرجعية في توثيق ما جرى، وتطبيق توصياته في إطار جهود التعافي من آثار الفترة الماضية. ليس هذا فحسب، بل لكي يُبنى على توصياته خطوات إصلاحية سياسية قادمة، تعبر عن المرحلة الجديدة التي تعيشها البحرين.

٣/ اعتماد منهج الحوار السياسي بين كافة الأطراف لحل الخلافات التي هي في جذرها سياسية، والوقوف ضد العنف ومنعه. وهنا أكد ولي العهد بأن العنف ليس حلاً، ودعا القيادات السياسية والمرجعيات الدينية إلى منعه وبناء الجسور لتحقيق غاية الحوار.

وبعد.. فإن معطيات هذا الخطاب العقلاني، لا يمكن أن يرفضها حريص على استقرار وتطور البحرين حرةً وديمقراطية. لكن السؤال المهم والذي يشغل المواطنين والمراقبين هو: متى سيبدأ الحوار؟

زيارة وفد المفوضية السامية الى البحرين

الهلك: تأكيد على الشفافية وسياسة فتح الأبواب



الاجتماعي وصون وحدتها الوطنية) وأمل أن (تبقى البحرين وطناً تزدهر فيه ثقافة المحبة والتآخي والتعايش بين مختلف الأعراق والمذاهب والأديان وواحة للحقوق الانسانية).

وثالث القضايا التي أشار اليها الملك في كلمته: التأكيد على

أن (حرية الرأي والتعبير أو حرية التجمع السلمي أو حرية تأسيس الجمعيات الوطنية أو غيرها من الحقوق الدستورية المشروعة والمقررة، ليست مكرومة، وإنما حق مشاع لجميع أفراد الشعب)، لكن من المهم أن لا يساء استخدام هذا الحق في إثارة الفتنة، والتناحر والتشاحن والإضرار بالسلم الأهلي.

ورابع القضايا، يتعلق بإعادة الحياة للمؤسسة الوطنية من خلال تعديل القانون المنظم لعملها، بما يمنحها الإستقلالية ويوسع من اختصاصاتها ودورها وفق ما جاءت به مبادئ باريس. ويفترض - وفقاً لهذه المبادئ - أن تلعب المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان دوراً أساسياً في المرحلة المقبلة، في مجال حماية حقوق الإنسان، والتتقيف، والتحقق في انتهاكات حقوق الإنسان، والعمل على ردم الهوة بين فئات المجتمع وأية نزاعات تقع فيه، وكذلك المساهمة في تطوير التشريعات المتعلقة بحقوق الإنسان بما يتلاءم مع المعايير الدولية.

تجدر الإشارة الى أن المؤسسة الوطنية قد شكّلت في ٢٠٠٩، ولكنها لم تلعب الدور المناط بها خلال الفترة الماضية، فأمر

في كلمة له بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان (المصادف ١٠/١٢/٢٠١٢) لفت ملك البحرين الى جملة من القضايا المتعلقة بالأوضاع الحقوقية والسياسية البحرينية، وهناك بعض التطورات في الرؤى والمواقف.

أول القضايا، وتتعلق بالرؤية الرسمية تجاه المؤسسات الدولية الحقوقية، فخلافاً لبعض الآراء السائدة في الوسط السياسي بأن تلك المؤسسات عديمة الفائدة، وتعمل خلاف مصلحة البلاد، وأنه يجب عدم التعاون معها.. فقد أكد الملك على فتح البحرين أبوابها أمام الضيوف من الخبراء والجهات المختصة (لتفيد الوطن وتزيد من منافع المواطنين)، وأشار الى زيارة وفد المفوضية السامية لحقوق الإنسان مطلع ديسمبر الماضي، والذي (اطلع على حقيقة ما جرى، وبما يؤكد على شفافية الدولة في فتح الأبواب أمام جميع الهيئات الحقوقية المرموقة، والتي تنشد الخير والطمأنينة والرقي).

وثانيها، ما يتعلق بتعزيز الاندماج الوطني (بما يسهم في ادماج مزيد من مكونات الشعب في الحياة العامة ووفق ما ينص عليه الدستور والتشريعات)، وذلك من خلال تنفيذ توصيات (بسيوني) وما أنجزته الدولة في هذا المضمار، والذي يصب في تعزيز المكانة الحقوقية للبحرين. ويأتي الحديث عن الاندماج الوطني وتعزيزه في سياق التقريب بين فئات المجتمع، وإصلاح الشرخ في النسيج الإجتماعي بسبب تغوّل الحسّ الطائفي. وقد أكد الملك على حاجة (الفئات المختلفة الى كلمة سواء تجمع على الوحدة والتقارب والتعايش، وتنبذ العنف والارهاب). مؤكداً على قدرة البحرينيين في تخطي هذه المحنة (وواهم من يعتقد أن البحرين عصية على لم الشمل

الملك بتعديل قانونها واعادة تشكيلها العام الماضي ٢٠١٢، ويُنتظر ان يتم تعيين أعضاء المؤسسة لتبدأ عملها.

أما القضية الأخيرة، فهي تتعلق بدعم مؤسسات المجتمع الوطني، فوفق رؤية الملك أنه (بات من اللازم في هذه الفترة أن تلعب مؤسسات المجتمع المدني دورا بارزا في سبيل اشاعة ثقافة حقوق الانسان، بحيث يساهم المجتمع المدني الذي شارك في مسيرة التنمية والبناء الوطني منذ عقود طويلة في هذا الواجب الوطني الثقيل، ليحمل مع الدولة مسؤولية زيادة وعي المواطنين بحقوقهم وواجباتهم في دولة المؤسسات والقانون). وبناء على ذلك، دعا الملك (الجهات المختصة بالدولة أن توفر التسهيلات اللازمة، والتمويل المناسب لهذه المشاريع الوطنية النبيلة من مؤسسات المجتمع المدني).

وفي سياق التوعية الحقوقية، طالب الملك أن تكون لנخبة المجتمع من كتاب واعلاميين ورجال الفكر والثقافة دور أكبر في (حفظ وطننا وشعبنا من الانزلاق في متهاتات من يشعل الفتنة في أوساط الناشئة والشباب ويعكر صفو الوحدة الوطنية ويكر السلم الأهلي).

حقوق الإنسان والتجاذبات السياسية

إن تطوير سجل حقوق الإنسان في البحرين مكسب لجميع سكانها، مواطنين ومقيمين. كما أنه مكسب لكل الفئات الاجتماعية والسياسية والحقوقية ومنظمات المجتمع المدني. وسواء كان هذا التطوير قد جاء في سياق إحداث تشريعات جديدة، أو في إعداد البنية التحتية التي تؤهل وتبني قدرات الجهات المتصل عملها بالملف الحقوقي، كالقضاء والشرطة والنيابة العامة وغير ذلك؛ أو جاء في سياق التراجع عن الانتهاكات التي تقع كتعويض الضحايا ومساءلة المتسببين.. فإن هذا الفعل والجهد مقدر ولا يجب أن يكون ضمن التجاذب السياسي، بحيث يعتبر فريق سياسي أن الإصلاح والتطوير يحوي إيدانة للذات أو يستخدم كأداة من أدوات التشهير والتنديد.

جنيف تلك.. المساهمة في تطبيق التوصيات، ولا يوجد مبرر لعدم مشاركته، لأن هذا هو دوره المنصوص عليه في آلية المراجعة الدورية الشاملة التي اعتبرته شريكاً أساسياً للحكومة. بل أن لوائح الآلية تتيح للمجتمع المدني المشاركة في المشاورات السابقة لإعداد التقرير الوطني للدولة المعنية.

إذا أردنا معرفة عمق الحقيقة، فإن قبول حكومة البحرين بالتوصيات في جنيف وما جرى بعدها بشأن برامج المفوضية السامية لحقوق الإنسان.. يشكل انتصاراً لحقوق الإنسان، ولمنظمات حقوق الإنسان، بل وحتى للمعارضة التي تطالب بتحسين وضع حقوق الإنسان، كما أنه انتصار لحكومة البحرين نفسها.

إذا كنا ننظر الى الموضوع حقوقيًا محضاً، فهذه هي النتيجة الحقيقية. أما إن كانت النظرة سياسية، فسندرى تراشقاً كما جرى في جنيف مؤخراً بين أطراف متصادمة من المجتمع المدني البحريني، والذي ولد انطباعاً سيئاً عن الوفود الحقوقية البحرينية الأهلية.

لطالما زعم الجميع أنهم مع حقوق الإنسان، وها هي الحكومة الآن تقول بأنها ستطبق التوصيات، وتعهّد دولياً بذلك أمام مجلس حقوق الإنسان، فلماذا لا يُبنى على ذلك ويتم التعاون في هذا السبيل، بعيداً عن الأجدات السياسية؟ من الناحية النظرية، لا أظن أن أحداً لا يريد تطبيق توصيات بيسيوني أو توصيات

وبالعكس من ذلك، هناك من يرى بأن التعهدات الحكومية ونجاحها في تطبيقها يعدّ ضرراً للمعارضة، التي قد يعجب بعض أطرافها أن تستمر الانتهاكات، وأن تقع الحكومة في المزيد من الأخطاء، بدل أن تقوم بالإصلاح، فذلك يوفر لها مبررات الصراع، ويرفدها بالدعم الجماهيري، ظناً منها أن ذلك يمكن أن يترجم في النهاية على شكل تنازلات سياسية. ولعلّ هذا يلقي بعض الضوء على أسباب رفض أكثر اطراف المعارضة المشاركة في تطبيق توصيات المراجعة الدورية الشاملة، وكذلك توصيات بيسيوني، وهو ما يفسر أيضاً عدم الإلتفات والتقدير لما تنجزه الحكومة في هذا الصدد.

هذا النوع من التفكير في جانبي الموالاة والمعارضة يمثل ضرراً حقيقياً لحقوق الإنسان والمجتمع المدني البحريني. فعلى سبيل المثال، وحسب بيان المفوضية السامية لحقوق الإنسان، والتي زار وفدٌ منها البحرين في شهر ديسمبر الماضي، فإنها ستقوم بالعديد من البرامج المتصلة ببناء القدرات والتدريب وغيرها، فيما لكثير منه علاقة بمشاركة المجتمع المدني والمعارضة السياسية. فهل ستشارك الأخيرة في هذا؟

وقبل ذلك، هناك توصيات جنيف التي قبلت بها حكومة البحرين في شهر سبتمبر الماضي، والتي تتطلب هي الأخرى مشاركة مدنية. بوسع المجتمع المدني الذي شارك العديد منه في اجتماعات

على العكس من ذلك، فإن الإعلان عن تقدير هكذا جهود إصلاحية حقوقية يدلّ على نضج قوى المجتمع السياسية والمدنية، ويساهم في خلق مناخ مواتي للقيام بالمزيد من التطوير ومنع وقوع الانتهاكات، لتصبح حرمة الإعتداء على حقوق الإنسان عملاً مستمراً والإصلاح الحقوقي جهداً مقدراً.

بيد ان هناك من يعتقد بأن إلزام حكومة البحرين نفسها بالتعهدات أمام المؤسسات الحقوقية الدولية؛ والإعتراف بالأخطاء والقيام بالإصلاحات، وتطبيق التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان، ما هي إلا دلالة على ضعف الحكومة، وتعدّ مكسباً للمعارضة. ما يفهم من ذلك - ومن وجهة نظر هؤلاء - أن الصحيح بنظرهم هو: الإستمرار في الخطأ، وأن تتحول البلاد الى دولة بوليسية، حتى تثبت الحكومة أنها قويّة وشجاعة!

هذا منطق أعمى، فالحكومة ممثل لكل المجتمع، ومن أول مهامها: حرصها على صيانة حقوق مواطنيها والعمل على توفير وإفشاء العدل بينهم، وتوفير الرفاهية. وإذا ما تحوّلت الحكومة الى عكس ذلك - كما يريد هؤلاء - فإنها تكون قد فرّطت في أصل وظائفها، وتخلّت عن أبويتها، وفتحت على مجتمعها وعلى نفسها أبواباً من الشر، وبذا تنتزل من مقامها الرفيع الذي يجب أن تكون عليه، الى مجرد طرف في الصراع، تكون فيه قامتها مساوية لبقية القامات المختلفة معها.

القدرة على التطبيق، أو من زاوية عدم وجود رغبة رسمية في ذلك. ونعتقد أن القبول يعني ان هناك رغبة رسمية. القبول ليس التفافاً تكتيكياً أو سياسياً. لكن تبقى مشكلة التطبيق، وهذه يتحمل مسؤوليتها أجهزة الدولة المعنية، كما يتحمل ذلك المجتمع المدني البحريني الذي تدعو الى مشاركته آلية المراجعة الدورية الشاملة. لا بدّ من خطة وألية وتشكيل لجنة لتطبيق التوصيات، ولا بدّ أن تكون للقيادة العليا دوراً محورياً في ذلك، بحيث يكون التطبيق بزخم حقيقي، وبحيث كلما وقعت عثرة أمكن حلها بالسرعة المطلوبة.

في تحمّل النقد. إذا كان المجتمع الدولي يفسح المجال للمجتمع المدني البحريني أن يشارك في اجتماعات جنيف وأن يطرح رأيه ويستمع لتقاريره ومدخلاته ويأخذ بها، فإن من الأولى أن تتاح لهذا المجتمع أن يقوم بكل ذلك في الداخل، وضمن أنشطة ومجالات حقوقية جادة. قبول الحكومة بالتوصيات الحقوقية أمرٌ إيجابي، وقد تمّ تقديره دولياً خلال الاجتماعات، سواء من قبل الدول أو من قبل مفوضية حقوق الإنسان أو من المنظمات الحقوقية الكبرى. بالطبع هناك دائماً من يشكك في الأمر، إمّا من زاوية

جنيف، خاصة من منظمات ونشطاء يعرفون أنفسهم حقوقياً. فبدلاً من الشجار والإتهامات، هناك فرصة للتعاون في إنجاز تلك التعهدات، ومراقبة الحكومة عن كثب، وصياغة الردود، وتقييم الإنجازات أو التقصير، بعيداً عن التصنيفات والمواقف السياسية. إن لم يحدث ذلك، ففي ظني أن حقوق الإنسان البحريني هي الخاسر الأكبر.

ومن جانب الحكومة، فإنها يجب ان ترحب بمشاركة المجتمع المدني وتصبر عليها، وتسمح له بلعب دور حقيقي، وليس شكلياً، وأن يكون صدرها واسعاً



تطوير الخطاب الرسمي الحقوقي

وبالمفوضية السامية لحقوق الإنسان، على قاعدة اصلاح الأوضاع الحقوقية في البحرين جذرياً.

خطاب الوزير أكد على أهمية الحوار الوطني، وعلى استعداد الحكومة للحوار، وهذا ما يريد أن يسمعه المجتمع الدولي، وهو ما أكد عليه الملك وولي العهد ورئيس الوزراء، وهو ما يقوم به وزير العدل، ولا يوجد شروط مسبقة للحوار سوى إدانة العنف والتفاعل الجاد مع موضوعات الحوار الشامل واحترام سيادة القانون. وبشكل عام فإن خطاب وزير الخارجية أوضح وجهة النظر الرسمية، بشفافية واعتدال. ومن المهم التأكيد على أن المفوضية السامية لحقوق الإنسان شعرت بالإرتياح من جهة التعاون مع حكومة البحرين، وهو الأمر الذي اكد عليه وزير الخارجية، في مجالات متعددة فنية، والاتفاق على زيارة المقرر الخاص للتعذيب، والانضمام للبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، وغير ذلك.

لكن يبقى أن العلاقات مع المنظمات الدولية لا تتحسن إلا بتطبيق التعهدات على الأرض، وهذا ما التزم به وزيراً

منذ اجتماعات المراجعة الدورية الشاملة الأخيرة لملف البحرين الحقوقي والذي تم في سبتمبر الماضي أمام مجلس حقوق الإنسان الدولي.. بدأ أن هناك تطوراً على صعيد الخطاب الحقوقي الرسمي، وعلى صعيد تجسير الخلافات مع المنظمات الحقوقية الدولية والمفوضية السامية لحقوق الإنسان.

هناك بداية أجواء إيجابية جديدة، سببها النشاط الذي قام به وزير الخارجية، الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة، سواء في خطابه الرسمي أمام المجلس، وإجاباته على الأسئلة، أو بسبب لقاءاته المتعددة مع المفوضة ومسؤولين في مكتبها، ومع عدد من الوفود الدولية الأخرى.

الاعتراف بوقوع الأخطاء، وتقديم التعهدات، وشرح التحديات التي تواجه الحكومة، وإقناع الآخرين بحسن النية، والإصرار على الإصلاح.. كل هذه كانت عوامل في إحداث تغيير في المواقف الدولية. ونأمل بأن يمثل هذا الجهد انعطافة في إصلاح علاقة حكومة البحرين بالمنظمات الحقوقية الدولية،

الخارجية وحقوق الإنسان أمام مجلس حقوق الإنسان في جنيف.

إن التعاون مع الجهات الحقوقية الدولية ضرورة للبحرين وتطورها في الميدان الحقوقي، وأي جهد يبذل في هذا الإتجاه سيخدم الوضع البحريني الحقوقي الخاص.

في كل الأحوال، فإن الغاية النهائية هي أن يتمتع المواطنون في البحرين بحقوقهم وفق القانون الوطني وضمن المعايير الدولية. أما الدور الذي تقوم به المنظمات الحقوقية الدولية فإنه يتخذ طابع الكشف عن الأخطاء والثغرات، وتقديم التوصيات للإصلاح، وهي لديها في ذات الوقت الخبرات والإمكانيات التي تساعد الدول كافة. وليس البحرين فقط. في تطبيق البرامج التي توفر المزيد من الإحترام وحماية حقوق الإنسان.

العلاقة مع المنظمات الدولية:

من التجاهل الى التفاعل

هذا لا يحدث. العمل هنا تراكمي، والتأثير يتم بالتواصل المستمر. وحتى لو لم ينجز التغيير الملموس، فلربما كانت العلاقة في حد ذاتها قد خففت من التصعيد والمزيد من التشدد الذي ينعكس سلباً على أوضاع حقوق الإنسان.

ثانياً - الشعور بصعوبة الدفاع عن قضايا محددة تمثل انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان، وبالتالي يلوذ البعض بالصمت وعدم الرد. هذا فهم خاطئ لأهداف العلاقة مع المنظمات الحقوقية. هدف العلاقة يجب أن يتغير من (تبرير الأخطاء) الى (فهم أسباب وقوعها وكيفية علاجها وسبل المساعدة في ذلك)؛ كما ويجب التحول من التركيز على القضايا الجزئية، الى البحث والحوار في البنية التحتية الحقوقية بما تشمله من تشريعات وآليات ومؤسسات متعلقة بحقوق الإنسان والتي لها أثر في مستقبل أوضاع حقوق الإنسان. وأيضاً يجب التحول من سياسة نفي المعلومات والوقائع، الى سياسة تصحيح المعلومات وإثبات الحقائق.

ثالثاً - قلّة المعلومات التي هي أساسية في الإجابة على استفسارات المنظمات الحقوقية. ولهذا يتأخر الرد أحياناً، أو لا يردّ بتاتاً، ليس بسبب عدم الرغبة بقدر ما هو إشكال في الآلية البيروقراطية الرسمية التي تعقد من عملية التواصل والرد. وفي بعض الأحيان، قد تكون المعلومات متوفرة، ولكن كيفية تقديمها ووضعها في الإطار الصحيح وباللغة الحقوقية المقبولة يمثل إشكالية أخرى تعود الى عدم وجود الكوادر المؤهلة القادرة على القيام بذلك.

رابعاً - عدم معرفة منهجية عمل المنظمات الحقوقية الدولية، وطرق ووسائل العمل الناجح، فمعرفة ذلك من شأنه تسهيل العلاقة، وفهم الآخر.

قد يعطيهم مكانة لا يستحقونها. وهذا الرأي ليس فقط غير صحيح في التقييم العام، بل هو أيضاً لا يفيد البحرين في حاضرها ومستقبلها، اذا استمرت سياسة التجاهل والإستهانة بمكانة وقوة تأثير تلك المنظمات على الساحة الدولية.

من الضروري التحول من سياسة التجاهل الى سياسة التفاعل والتأثير المتبادل. ذلك إن اغماض العين عما يجري وي طرح من قبل المنظمات الحقوقية لا يغير من حقيقة وقوع التأثير. التجاهل يعكس عجزاً في المواجهة والمنطق، وضعفاً في الدفاع عن القضية. والتجاهل يزيد من حدة النقد على المستوى الدولي، ويحرض تلك المنظمات على المزيد من الضغوط.

وقد يعني عدم الرد أو عدم التفاعل زيادة المصادقية فيما تصدره وتنشره المنظمات الحقوقية.. فحتى لو كان بعض ما ينشر غير دقيق ومبالغ فيه، فإن الحل ليس بالتجاهل وعدم الرد والتوضيح والإلفات لمواطن الخلل، وإبراز الحقائق والرؤى. ولا نشك في أن المنظمات الدولية ستأخذ بعين الإعتبار الردود الرسمية، وتشير إليها في بياناتها.

لكن قد تكون هناك أسباباً أخرى تدفع ببعض المعنيين بالملف الحقوقي على المستوى الرسمي لاعتماد سياسة التجاهل وعدم الرد والتفاعل والإهتمام بمواقف وإصدارات المنظمات الحقوقية الدولية، ومن بينها:

أولاً - الشعور بعدم فائدة العمل والتفاعل مع المنظمات الحقوقية، لأنه لا يمكن - من وجهة نظرهم - التأثير عليها، وتغيير مواقفها، بل قد تكون هناك صعوبات في بناء علاقات التواصل معها. وربما اعتقد البعض بأن جلسة واحدة، أو رد رسالة، سيغير من موقف الآخر بصورة كبيرة.

لماذا نحرص في (مرصد البحرين لحقوق الإنسان) على أن تكون لدى حكومة البحرين علاقة جيدة مع منظمات حقوق الإنسان الدولية. وهو أمر طالما أشرنا إليه، ولاحظه كثير من قراء (المرصد البحريني)؟ لا يعود السبب الى رغبة منا في تحسين صورة البحرين في الخارج بشكل لا يعكس حقيقة الواقع الداخلي بما يحويه من سلبيات وإيجابيات. بل الهدف الأساس هو أننا نجد في العلاقة مع تلك المنظمات بوابة أساسية لتطوير الوضع الحقوقي البحريني، لما تمتلكه من إمكانيات (خبرات وتجارب) يمكن استثمارها بما يؤدي الى محاصرة الأخطاء والانتهاكات، والبناء على الإيجابيات.

لا يعني هذا أننا لا يهمننا سمعة البحرين كدولة، فكل مواطن يتمنى أن تكون لبلاده السمعة الحسنة، سواء في الميدان الحقوقي، أو السياسي، أو الإقتصادي والإجتماعي؛ وأن تكون رايته مرفوعة بين الأمم. ولكن يهمننا بدرجة أساس، شعور المواطن بالحرية والكرامة والحرية، المتأتية من نيله حقوقه. فهناك علاقة بين واقع المواطن السياسي والإقتصادي والحقوقي - في أي بلد كان - وبين مكانة بلده، وشعوره بالفخر والانتماء والإعتزاز.

بيد أن هناك وجهة نظر سلبية لدى البعض تجاه عمل تلك المنظمات الحقوقية الدولية، لا تميل الى التفاعل معها، ولا الإستفادة منها، بل تراها خطراً، وفي التعاطي معها فتح بوابة شر على البحرين وسيادتها.

الفكرة العامة عند هذا البعض تقول بأن ما تنشره تلك المنظمات من بيانات وتقارير يضعها ضمن تصنيف: (الأعداء) لأن مسؤوليها غير محايدون ولا يقدرّون الجهود الرسمية المبذولة، وبالتالي لا يجب الرد عليهم، ولا التعاطي معهم، بل ان الرد

الخطاب الطائفي وإعلام الذروة

النسيج الوطني تحتاج الى سنين طويلة من العلاج؛ في حين أن السياسيين قد يستهويهم الخطاب الفتوي، التحريضي، الطائفي، لحشد الأتباع، لكن النتيجة النهائية ضرر على جميع الشعب.

البحرين بحاجة الى إعلام وسطي، فما هو موجود من أدوات ووسائل اعلامية لم تقنع الجمهور العام المنشق اجتماعيا وسياسياً بحياديته واحترامها لمختلف الأطياف والتوجهات.

وتبقى مسؤولية الدولة في التخفيف من حالة الإستقطاب على مستوى الإعلام، وعلى مستوى بث الكراهية والتحريض ضد الآخر.

أولاً - ضبط الإعلام الرسمي ليكون معبراً وليصل الى كل المواطنين. وإذا ما تحوّل او انزلق ليكون معبراً عن رأي شريحة واحدة، فإنه يضرّ بالدولة قبل غيرها. كيف؟ باختصار: حينها لا تستطيع الدولة باعلامها التأثير في شريحة معتبرة من مواطنيها. وهذا يمثل ضرراً بالغاً بها، لأنه يجعل تلك الشريحة عرضة لإعلام آخر داخلي وخارجي مضاد لها. أي دولة تكون أدواتها الإعلامية غير مقنعة من جهة التعبير عن هموم شعبها، او تضيق فيها مساحة الرأي، فإن تلك الأدوات تتعطل، ويبحث مواطنوها عن فضاءات تعبير أخرى.

ثانياً - على صعيد آخر، قد تستطيع الدولة ضبط إعلامها الرسمي الخاص، وتمنع من انخراطه في معمة الصراع الاجتماعي الحاد. لكن هذا لا يكفي لحل المشكلة، فمسؤوليتها أن تمنع ظهور الرأي التحريضي الذي يبث الكراهية، وتعاقب عليه. قد تجد صعوبة في مواجهة بعض اعلام المعارضة وغيرها الذي يعتمد الفضاء الإلكتروني مما لا يقع تحت سيطرتها، ولا تمتلك الأدوات لملاحقة مثيري الفتنة الطائفية. لكن الدولة تستطيع بالقطع أن تضبط الإعلام المحلي الأهلي تحت طائلة القانون.

فالإعلام الخاص أحادي الرأي لا يخاطب عموم الشعب، ولأنه كذلك فإن مساحة التعدي على الآخر متاحة بدون محاسبة وبدون ضوابط. أما الإعلام الواسطي، فقائم على أساس عرض وجهتي النظر، ويشارك فيه الطرفان، وغالباً ما يحاذر أصحاب الرؤى السياسية المختلفة من انتهاج الراديكالية والتطرف، لأن صوتهم ليس موجهاً لمحازبيهم فحسب، بل الى مجموع الشعب.

الآن هناك تصنيف واضح لكل وسائل الإعلام ضمن خانتي: الموالاتة والمعارضة؛ وكلاهما قد يستميتان في التعريض بالآخر، والتشهير به، وتصيد أخطائه، فهذا ما يريده جمهوره الذي لا يقبل أن يرى تقييماً عقلانياً لوجهة نظر الآخر، ومخاوفه وتطلعاته وطموحاته. في الإعلام الفتوي لا توجد إلا (الأنا والذات المتضخمة) ولا يحضر فيه الآخر بهواجسه وهمومه وقلقه ورؤيته. ولهذا يتشبع الجمهور بروى أحادية، وبالإشاعات، وبالتصويرات النمطية للآخر الذي تطلق عليه أقبح الصفات والأوصاف ويتم بكل ما هو مسيء.

وهذا كله ينتج التحريض والكراهية والعنف في المجتمع، حتى وإن لم ترد هذه المفردات المباشرة، فكيف بها وهي تطفو واضحة على السطح بلا رقيب؟

العنف والكراهية والتحريض هي منتج أساس للرأي الواحد، والفكر الواحد، وتضخم الذات، وشيوع النمطية، وكلها متوافرة في الإعلاميين الموالي والمعارض، بنسب متفاوتة.

كلا المعارضة والموالاتة غير الرشيدة يربيان جمهورهما على رأي واحد، بحيث يستخف كل منهما أي رأي يختلف معه؛ ولذا يواجهان صعوبات لاحقة في زحزحة جمهورهما عما تم تلقينه من مواقف وآراء صماء، وجد الطرفان الموالي والمعارض التراجع عنها. ان الأضرار التي يتسبب بها الإعلام الأحادي على صعيد تمزيق

الإعلام يمكن أن يكون محرّضاً للفتنة السياسية والاجتماعية، ويمكن أن يكون أداة محورية في تهدئة الخلافات والمشاكل والصراعات. وقد أخذ على الإعلام الموالي والمعارض في البحرين مساهمته الكبيرة في توتير الوضع السياسي، وإحداث الشروخ الاجتماعية. بحسب تقرير بيسيوني، الذي أكد في توصياته على ضرورة توخي الحيادية والموضوعية وإفساح المجال للرأي الآخر.

وفي أكتوبر الماضي، صدر تقرير من الخارجية البريطانية يقيم فيه الوضع بالقول: (ما زلنا قلقين من العبارات الطائفية التي تستخدم في وسائل الإعلام المؤيدة للحكومة والمعارضة على حد سواء في البحرين. وسنواصل حث السلطات على احترام المعايير الأخلاقية والمهنية لتجنب التعصب والتحريض على الكراهية والعنف). مما لا شك فيه ان لغة التحريض والطائفية انخفضت كثيراً عن معدلاتها السابقة، لكنها لم تنته، ولازال لها أثرها في تحشيد الجمهور على ضفتي الصراع السياسي. إذ لزال هناك إعلامان منفصلان للموالاتة والمعارضة (ان صح التعبير). إعلام المعارضة يتخذ من الفضاء الإلكتروني موقعه الأساس، ولا يفيد معه الحجب، وله جمهوره الخاص به الذي ينطلق بحرية غير منضبطة في التعبير عن نفسه، وهو غير متواصل مع اعلام الآخر، ولا يريد أن يستمع أو يقرأ للرأي الآخر، كما أنه يرفض المشاركة كتابية او ظهوراً في قنوات وصحافة الآخر.

وفي المقابل هناك إعلام موجّه ويعبر في الجملة عن فئة، وله رأي موحد تجاه القضايا الكبرى، لا يستطيع اختراق جمهور الآخر او التأثير في قناعاته السياسية، بعد أن تناولت جدران الحواجز الطائفية وتضاربت المواقف السياسية بحدّة.

وهكذا، تفتقد البحرين الى إعلام وسطي بديل، قادر على جذب الإتجاهين ليتحاورا ويناقشا القضايا الوطنية في مساحة قوامها العقل والتأني والمصالح المشتركة.

ماذا بعد (حادثة الصفعة)؟



هزّت حادثة صفع المواطن حيدر عبدالرسول - وهو يحمل طفله - من قبل أحد رجال الشرطة في منطقة عالي (٢٣/١٢/٢٠١٢) - وذلك بعد انتشارها على اليوتيوب. الرأي العام المحلي والدولي، وخاصة المنظمات الحقوقية الدولية، التي وجدت في الفعل استهانة بالكرامة الإنسانية، وتصرفاً غير مبرر من الناحية الأمنية والأخلاقية، وأنه يحمل صفة العدوان والتعدي، ما أدى إلى انتشار مقطع الفيديو في فضائيات العربية والأجنبية.

وبديهى أن هذا الفعل غير المقبول قدّم صورة بالغة السوء عن المؤسسة الأمنية بل عن البحرين بكل مؤسساتها وشعبها. لقد كانت (صفعة) بوجه كل بحريني، وكل مسؤول، وصفعة في وجه العدالة والكرامة الإنسانية، ما دفع بالمسؤولين للتحرك الفوري لإيقاف المعتدي في اليوم التالي على الفور، وإحالته إلى المحكمة العسكرية، حسب الوكيل المساعد للشؤون القانونية بوزارة الداخلية، الذي أكد أن مثل هذه التصرفات لا يمكن أن تكون مقبولة من رجل شرطة، وأن هناك تحقيقاً قانونياً قد بدأ بالفعل في هذه الواقعة.

من جهته، أكد وزير الداخلية الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة بأن (مقاطع الفيديو التي تم بثها عبر مواقع التواصل الاجتماعي والمتضمنة تجاوزات لبعض رجال الأمن، تعد قضايا تمس الكرامة والإنسانية، وتسبب حرجاً لكل رجل أمن يؤدي عمله بأمانة وإخلاص، وأنها لا تعكس النهج الانضباطي الذي نسعى دوماً إلى تعزيزه والالتزام به، كما تسيء إلى الدور الحقيقي لرجال الأمن). وأضاف بأنه قد وجه إلى تشكيل لجنة برئاسة رئيس الأمن العام لحصر هذه التجاوزات ودراستها وتحديد سبل معالجتها. أما طارق الحسن، رئيس الأمن العام، فقد قال بأنه (لا يختلف اثنان على أن مثل

الإجراءات التي اتخذتها وزارة الداخلية بشأن الشرطي المعتدي كانت سريعة، وهو أمرٌ محمود. ولقد أوضح وزير الداخلية أن هناك تجاوزات يفترض أن تُحصر وتدرس، وهذا مهم، لأن شيوع مثل هذا النوع من التجاوزات، يسبب نقمة ليس فقط على جهاز الأمن، وإنما له تأثيراته على الوضع الأمني عامة، خاصة إذا ادركنا الحالة العاطفية التي تنشأ من مشاهدة هكذا صور على شاشات التلفزة، أو على مواقع التواصل الاجتماعي.

وهناك سبب آخر يدفع لمحاصرة هذه التصرفات والتأكيد على الإلتزام الدقيق بـ (مسودة السلوك) وهو أن لها تأثيرات سلبية للغاية على سمعة البحرين بين الدول وبين المنظمات الحقوقية الدولية، في وقت تسعى فيه الأجهزة الرسمية إلى استعادة سمعتها، والقيام بإصلاحات ملموسة على الأرض. بديهى أن مثل هذه التصرفات تشكل مادة دسمة تستخدم في الصراعات السياسية القائمة، وتأجيج المشاعر الفئوية، وقد رأينا استثماراً سياسياً للحدث على ضفتي الموالاة والمعارضة. والمهم هنا، هو تجنب وقوع التجاوزات والحرص على تطبيق القانون بصرامة حال وقوعها، حتى لا تكون عاملاً إضافياً يزيد من الشروخ السياسية والاجتماعية.

هذا التصرف لا يمكن قبوله تحت أي مبرر، وخصوصاً عندما يصدر عن شرطي، وهو مخالف للقانون ومدان).

الضحية قال في تصريحات صحفية بأنه تعرف على رجل الأمن الذي صفعه، ولكن هناك شرطي آخر اعتدى عليه وشتمه دون أن يظهر في الفيديو، وأضاف بأنه التقى محافظ الوسطى مبارك الفاضل والذي أكد له (إن حقك ستأخذه والقضاء يأخذ مجراه). وعلى صعيد آخر، أوضحت المحامية ميرفت جناحي بأن (الفيديو يظهر أن حيدر لم يقم بأي حركة تثير أهداء، والفيديو واضح ولا يحتاج إلى شهود وهو شخص مسالم جداً).

تجدر الإشارة إلى أن المسؤولين الأمنيين قد اعتمدوا مدونة سلوك لرجال الشرطة والأمن، حسب توصيات بسيوني، كما أقيمت العديد من ورش التدريب في جهاز الشرطة لتحسين أداء أعضائه، وتعريفهم بحقوق الإنسان. لكن الحادث الذي جرى، يثبت أن مثل هذه التجاوزات يمكن أن تحدث، ويفترض في هذه الحالة أن تكون هناك معالجة سريعة لها، واتخاذ إجراءات قانونية حاسمة بشأنها، تردع المتجاوزين، وتمنع توسع الشقة بين جهاز الشرطة وأجهزة الأمن عامة من جهة، وبين المواطنين من جهة أخرى.

البرلمان الأوروبي يوجه دعوات ثلاث:

الحوار الوطني؛ والمساءلة؛ ونبذ العنف

قام وفد من اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان في البرلمان الأوروبي بزيارة للبحرين في ٢٠١٢/١٢/١٨ للإطلاع على أوضاع حقوق الإنسان فيها، والتعاون مع حكومة البحرين في تطويرها. الزيارة جاءت بدعوة من البرلمان البحريني، واستمرت ثلاثة أيام، التقى خلالها أعضاء الوفد بعدد كبير من المسؤولين والوزراء، والمجتمع المدني، والجمعيات السياسية، والمسجونين مثل: عبدالهادي الخواجة، ونبيل رجب، وإبراهيم شريف.

إيجابية، ومن الضروري أن يتمتع المكتب بالإستقلالية، كما أشاد بالجهود الحكومية لإصلاح قانون العقوبات وضرورة فصل القضاء عن وزارة العدل، وذلك من أجل استكمال الجهود الرسمية في إصلاح قانون العقوبات.

وعلى سعيد آخر، أشاد الوفد بما أسماه النهج البناء لحكومة البحرين في تقرير المراجعة الدورية الشاملة لحقوق الإنسان، مع تخصيص الموارد اللازمة، داعياً إيها إلى المصادقة

على عدد من الاتفاقيات وخصوصاً البروتوكول الاختياري لمناهضة التعذيب، والبروتوكول الاختياري لحماية الحقوق المدنية والسياسية، وبرتوكول الاختفاء القسري للأشخاص، كما حث على زيادة التعاون بين المفوضية السامية لحقوق الإنسان والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وأن تقوم الأخيرة برصد وحماية حقوق الإنسان لجميع البحرينيين، مع ضمان الحرية

وفي ختام زيارة الوفد، عقد مؤتمراً صحافياً دعا فيه كل الأطراف السياسية الى (تهيئة الأجواء لإجراء حوار معتدل، مع القيام بمزيد من الإجراءات التي تتسم بالثقة لغلق الفجوة التي سببتها الأزمة، وزرعت الشك بين أفراد المجتمع البحريني). وأكد الوفد على قضية نبذ العنف، والإنطلاق في حوار بناء بين كافة القوى السياسية.

كما أكد الوفد على الحق المشروع للمجتمع البحريني في حرية التعبير عن الرأي وتنظيم التجمعات، وتعدد المنابر الإعلامية، داعياً الى أن تكون انتخابات ٢٠١٤ مناسبة وجزءاً من الحل السياسي، مشدداً على ضرورة منح الحق لمن سحبت جنسياتهم في اللجوء الى القضاء، وعلى عنصر المساءلة عن الإنتهاكات لأن ذلك من شأنه أن يشجع عملية المصالحة بحيث (تكون هناك مساءلة للقطاع الأمني، من أجل تحسين وضع حقوق الإنسان، إذ إن ذلك سيبنى الثقة لدى الضحايا وقدرتهم على تقديم الشكوى للحصول على العدالة ومتابعة قضيتهم بشفافية).

واعتبر الوفد تأسيس مكتب للتظلمات في وزارة الداخلية خطوة

للمدافعين عن حقوق الإنسان. وأكدت رئيسة الوفد البرلماني الأوروبي، أينييس فيادر، على أن الحل الوحيد للوضع في البحرين هو الحوار، وأن البرلمان الأوروبي شجع الحوار، ومن المهم أن يشارك الجميع في حوار لحل المشاكل، مبينة ضرورة أن يتم تقديم تنازلات ونسيان الماضي من أجل الدخول في حوار مثمر. وتابعت بأن البرلمان الأوروبي سيستمر بمتابعة الوضع في البحرين.

وفي سياق متصل، دعم الوفد البرلماني التوصيات الواردة في تقرير



الوفد أثناء المؤتمر الصحفي

اللجنة المستقلة برئاسة د. بسيوني، والتي أقرها ملك وحكومة البحرين، مع وضع إطار زمني لتطبيقها على وجه السرعة. كما دعا لإنجاز هياكل مساءلة موحدة لتحسين وضع حقوق الإنسان في البحرين لبيان الشفافية والعدالة في حالات سوء تصرف بعض أعضاء الشرطة. ولاحظ الوفد أن الوضع في البحرين بات أفضل من السابق، وأن حالات العنف قد انخفضت.

مهمة استكشافية للمفوضية السامية في البحرين



الـ ١٣ الذين سبق أن التقاهم الوفد في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١١، وكذلك التقى مع العديد من السجناء الآخرين. كما زار الوفد مركز الاعتقال في الحورة.

وأمل الوفد أن تشكل زيارته وما تضمنته

من اجتماعات فرصة (لاستكشاف إمكانية تطوير التعاون الذي من شأنه أن يؤدي إلى نتائج ملموسة لشعب البحرين)، وبيّن أنه قد اطلع على الإصلاحات المتخذة لتعزيز المؤسسات القانونية والوطنية من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في البحرين، وخصوصاً الخطوات التي اتخذت لتنفيذ توصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق BICI والاستعراض الدوري الشامل.

واضاف بيان الوفد بأنه تلقى خلال زيارته الكثير من الطلبات المتعلقة ببناء القدرات من مجموعة واسعة من الأطراف المعنية؛ كما ناقش مخاوف المفوضية السامية، على النحو المبين في بيانها المؤرخ في (٢٢ نوفمبر ٢٠١٢)، والمتعلق بـ (الحاجة إلى عملية جادة لمساءلة منتهكي حقوق الإنسان في الماضي، وأهمية مشاركة المجتمع المدني في أي جهد يرمي إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان في مملكة البحرين).

ولاحظ الوفد الأممي في بيانه تأكيد وزير الخارجية البحريني على (أهمية التعاون بين البحرين مع مكتب المفوضية السامية، كما أكد عزم الحكومة على النظر في المصادقة على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، ودعوتها المقرر الخاص المعني بالتعذيب). وأشار البيان الى أن وزير الخارجية قدم دعوة رسمية إلى المفوض السامي لحقوق الإنسان لزيارة البحرين في موعد مناسب للطرفين. وختم الوفد بيانه بالقول أنه (سيقدم

قام وفد من مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان بزيارة للبحرين استمرت ستة أيام بين ١-٦ ديسمبر ٢٠١٢، استهدفت حسب بيان للمفوضية: (استكشاف سبل مشاركة المفوضية السامية في جهود البحرين المتعلقة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان). وقد التقى خلال الزيارة التي جاءت كدعوة من الحكومة البحرينية، عدداً من المسؤولين والوزراء، وفي مقدمتهم رئيس الوزراء اضافة الى وزراء الخارجية والعدل وحقوق الإنسان والداخلية والإعلام والعمل والتعليم والصحة. كما التقى الوفد بعدد من المسؤولين الأمنيين كرئيس الأمن العام، ورئيس جهاز الأمن الوطني والأمين العام لمكتب التظلمات بوزارة الداخلية، اضافة الى أعضاء من مجلسي الشورى والنواب.

وقد نظر الى الزيارة كدلالة على حدوث تحسن ملموس في العلاقة بين المفوضية السامية والحكومة البحرينية التي شابها التوتر وانعدام الثقة في المرحلة الماضية. فيما تتجه الآمال بأن تبذل الحكومة البحرينية المزيد من الجهود لتطوير أوضاع حقوق الإنسان، والإجابة على التساؤلات التي تطرحها المنظمات الدولية الحقوقية الفاعلة، وكسب ثقة المجتمع الدولي من خلال التعاون والعمل الجاد والشفاف مع مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

وكان الوفد الحقوقي الأممي قد أجرى مناقشات جادة في البحرين مع لجنة التنسيق العليا لحقوق الإنسان، والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وفريق الأمم المتحدة في البحرين، وممثلين عن السلك الدبلوماسي أيضاً - وحسب بيان الوفد - فقد التقى خلال زيارته بنشطاء حقوق الإنسان وغيرهم من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، وممثلي الأحزاب السياسية، والقطاع الخاص، ونقابات العمال، وكذلك أسر المعتقلين وغيرهم من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، بمن في ذلك بعض الأشخاص من مجموعة الـ ٣١ الذين أسقطت جنسيتهم. كما زار الوفد سجن جو، والتقى السجناء

تقريراً عن النتائج التي توصل إليها - أثناء زيارته - للمفوضية السامية نافى بيلاي والتي ستُنظر في مستوى ونطاق وشروط التعاون، والتي ستطرحها المفوضية للنقاش مع حكومة البحرين).

وفي اطار التعاون الذي تتطلع اليه الحكومة وأطراف المجتمع المدني في البحرين، فإن المفوضية تمتلك خبرات وقدرات في مجالات شتى، وهي فاعلة في الكثير من بلدان العالم، ويفترض ان تحدد الأطراف الرسمية والأهلية البحرينية أولوية احتياجاتها وتعرضها على المفوضية، ولكن في المجمل هناك خطوط عامة لذلك ومن بينها:

١/ دعم مؤسسات المجتمع المدني الحقوقي وخاصة في مجال التدريب والتأهيل والتوثيق والرصد، بما يعزز من قدراتها في العمل المهني المستقل.

٢/ تعزيز قدرات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، ورفدها بالأفكار والتجارب والخبرات والتدريب لكي تؤدي الدور المناط بها في إطار مبادئ باريس، وبما يكسبها المصداقية الوطنية والدولية، وبما ينعكس على أدائها في تحسين اوضاع حقوق الإنسان البحريني.

٣/ أيضاً فإن عدداً من الأجهزة الحكومية الأمنية والقضائية بحاجة الى خبرة المفوضية ومساعدتها في مجال بناء القدرات، وفي مواجهة المصاعب التي تواجهها في أداء وظيفتها، بحيث تلتزم بالمعايير الدولية في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.